العرب
الأربعاء 2021/09/01
السنة 44 العدد 12166

تغطية التلفزيون المغربي للانتخابات رتيبة لا تغري المشاهد

غياب النقد والتحليل للمعطيات الحقيقية ومضمون اللوائح الانتخابية

انتقد الكثير من المتابعين تغطية قنوات التلفزيون المغربي للانتخابات البرلمانية التي بدت رتيبة مكررة لا تختلف بين قناة وأخرى أو عن السنوات السابقة، متجاهلة حق المشاهد في النقد والتحليل لبرامج الأحزاب السياسية وكشف المعطيات المتعلقة بالانتخابات.

المسلسلات تثير اهتمام المشاهد أكثر من السياسة

الرباط - قدم التلفزيون المغربي، بقنواته الرئيسية الثلاث "الأولى" و"الثانية" و"ميدي.إن تي.في" متابعة إعلامية للحملة الانتخابية التي انطلقت رسميا الخميس، من خلال استضافة زعماء برامج الأحزاب السياسية المغربية بطريقة متشابهة حد التطابق على القنوات الثلاث كلها.

ولوحظ أن قناة "ميدي.إن تي.في" فازت بالسبق في استضافة الشخصيات السياسية على منبرها، وتفوقت على القناتين "الأولى" و"الثانية" اللتين فشلتا في القيام ببعض التجديد أو التطوير أو الاجتهاد التلفزيوني من أجل ألا يكون ظهور زعماء الأحزاب مكررا على شاشاتهما.

وانتشرت المقارنات على مواقع التواصل الاجتماعي بين التغطية المحلية للانتخابات البرلمانية، وبين تغطية وسائل الإعلام الغربية للانتخابات في تلك البلدان والسباق المحموم الذي يستقطب الملايين من المشاهدين.

> قناة «ميدي.إن تي.في» فازت بالسبق في استضافة الشخصيات السياسية وتفوقت على القناتين «الأولى» و«الثانية»

وقال معلقون إن التلفزيون في الدول الديمقراطية الرائدة أصبح رديفا للعملية السياسية ككل. في مناظراته وحملاته ولقاءاته ويعمل على إقناع الجمهور بالتصويت، كما تحرص الأحزاب السياسية على تأكيد حضورها التلفزيوني لأجل الوصول إلى الناس، وتفكر آلاف المرات قبل اختيار من سيمثلها في التلفزيون لأنها تعرف أنها ستخاطب الجمهور العريض.

في المقابل، يأخذ منتقدون على قنوات التلفزيون الرسمي فشلها في مواكبة أحد أهم الأحداث السياسية في البلاد، واستقطاب الجمهور المحلي.

ويعزو البعض السبب في هذا الفشل لعدم وجود قيادات مهنية تدفع بالكفاءات الصحافية إلى الواجهة وتوليها مسؤولية التجديد، ومنحها الفرصة للعمل على الابتكار والخروج من القوالب المكررة بنفس الشكل القديم منذ سنوات، وبنفس الوجوه، وبنفس الطريقة التي لم تعد تغري أحدا بالمتابعة.

وذكرت مصادر داخلية في التلفزيون المغربي، أن هناك نوعا من الاستكانة إلى القديم الذي يكرر نفسه. وحتى الأصوات التي تنادي بالتغيير والدفع بالوجوه الجديدة يتم اتهامها بمحاربة الطاقات والكفاءات، ومعاداة النجاح بهدف إبقاء الوضع على ما هو عليه. والنتيجة أن القنوات العمومية فقدت الكثير من جاذبيتها ومصداقيتها.

واكتفت القنوات التلفزيونية بالبرامج الحوارية المباشرة، أو استضافة بعض الشخصيات السياسية في النشرات الإخبارية وبرامج تغطية التجمعات الانتخابية بشكل تقليدي ورتيب، مع تخصيص حيّز زمني أقل للبرامج المتعلقة بالمداخلات الحزبية على حساب بقية البرامج الأخرى.

وسجّل متابعون غياب النقد والتحليل للمعطيات الحقيقية ومضمون اللوائح الانتخابية، والمعطيات الأخرى، مما تسبب في غياب النقاش السياسي الحقيقي في المضامين الإعلامية.

وبالرغم من التقدم الحاصل في حضور النساء في وسائل الإعلام، فقد ظل هذا الحضور ضعيفا، وقالت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب إن إفساح المجال للقياديات النسوية الحزبية لعرض برامجهن وأرائهن أثناء تغطية الحملات الانتخابية، لم يرق إلى مستوى المكتسبات التشريعية، ولا إلى كل ما تضمنه ميثاق تحسين صورة المرأة في الإعلام.

وخسرت وسائل الإعلام التقليدية تفوقها على الشبكات الاجتماعية كمنابر أكثر مسؤولية ومصداقية في الأوقات المهمة مثل الانتخابات، بسبب افتقادها إلى الجرأة والشفافية في الكشف عن الحقائق وتوضيح الرؤية المستقبلية للأحزاب، وتغييب أكاديميين وإعلاميين ذوي الاختصاص لمناقشة طروحات الأحزاب، فأصبح المشاهد أمام نسخ مكررة من أحزاب تروج لخطاب أيديولوجي نفسه.

وانطلقت الحملات الدعائية للأحزاب في وضع استثنائي هذا العام لم يشهده المغرب من قبل، حيث فرضت وزارة الداخلية العديد من الإجراءات التي تؤطر هذه الحملات، بسبب وضعية الوباء في البلاد.

ومنعت الوزارة خلال هذه الحملة توزيع المنشورات الدعائية في الشوارع أو تسليمهما للمواطنين عن طريق الأيدي، وسمحت فقط بإلصاق المنشورات في أماكن عمومية يُمكن للمواطنين الاطلاع على محتواها دون لمسها.

لذلك اتجهت الأحزاب المغربية إلى الدعاية عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مكثف، إلا أن تفاوتها وعدم وصولها لجميع المناطق يؤثر بشكل ما، حيث لا يصل الخطاب إلى بعض الفئات الاجتماعية التي تتابع القنوات التلفزيونية كمصدر رئيسي للمعلومة، رغم التفاعل بشكل أكبر عبر صفحات التواصل.

ورشحت الجهات والأحزاب السياسية بعض الوجوه الجديدة التي تجيد التواصل عبر الوسائل الإلكترونية، والتي يمكنها التوجه بخطاب مقنع.

وشكلت كل من الشبكات الاجتماعية وصفحات الأحزاب والمرشحين منصة للدعاية عبر الصور والمقاطع المصورة.

وذكرت تقارير محلية أن المعطيات التي يتيحها موقع فيسبوك حول شفافية الصفحات، كشفت أن كل الأحزاب المغربية خصصت ميزانية للدعاية والترويج لمرشحيها خلال الأيام القليلة الماضية؛ وسيستمر الأمر بوتيرة أكبر قبيل الثامن من سبتمبر موعد الانتخابات.

وتعتزم الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب القيام بحملة الرصد الإعلامي لمختلف وسائل الإعلام والاتصال التقليدي ومواقع التواصل الاجتماعي، لتغطية كل مراحل العملية الانتخابية لعام 2021. في إطار استراتيجيتها الرامية للنهوض بالمساواة ومحاربة الصور النمطية للمرأة.

وتتجلى أهمية هذا الرصد الإعلامي، في تتبع وملاحظة دور ومساهمة الإعلام السمعي البصري التقليدي والحديث عن دعم حضور ومساهمة النساء في المجال السياسي وخاصة خلال فترة الانتخابات، وتقييم مدى ضمان وتحقيق المساواة بين الجنسين في التغطية الانتخابية في وسائل الإعلام المغربية.

يذكر أن تقارير نسب مشاهدة القنوات العمومية المغربية أبرزت عدم اهتمام الجمهور بالمحتوى السياسي قبيل الانتخابات البرلمانية، حيث أفادت الأرقام التي يشرف عليها مركز القياس سيوميد، أن مدة مشاهدة القنوات العمومية، في الأسبوع الممتد من 11 إلى 17 أغسطس الماضي، بلغت 3 ساعات و10 دقائق يوميا، فيما تفوقت المسلسلات في قائمة البرامج الأكثر مشاهدة.

وتصدر المسلسل التركي "الوعد" الذي تبثه القناة الثانية قائمة البرامج الأكثر مشاهدة بعدد مشاهدين بلغ 4.81 مليون مشاهد.

وتفوق مسلسل "البيوت أسرار" على باقي برامج القناة الأولى، إذ تابعه 3.29 مليون مشاهد.

وسجلت مدة مشاهدة القنوات العمومية تراجعا بدقيقتين، حيث بلغت 3 ساعات و12 دقيقة خلال الفترة الممتد بين 4 و10 أغسطس.

وتتناول أرقام سيوميد ثماني قنوات وطنية: هي الأولى، والأولى الدولية، والقناة الثانية، والقناة الثانية عالمية، والرياضية، والمغربية، والأمازيغية، والسادسة.

مقدم برامج أفغاني محاط بمسلحين: صورة أبلغ من تصريحات طالبان

كابول - أظهر مقطع فيديو نشر على مواقع التواصل الاجتماعي الأحد مقدم برامج سياسية أفغانيا محاطا بمقاتلين من حركة طالبان مدججين بالسلاح، ويقرأ بيانا للحركة التي سيطرت مؤخرا على البلاد، في مشهد يدحض كل ادعاءات طالبان حول حرية الإعلام.

ويبدو الصحافي في المقطع وهو يقرأ بيانا كتب باللغة الدارية (الفارسية الأفغانية) على شاشة تلفزيون أفغاني يطالب المشاهدين بـ"التعاون" مع حركة طالبان و"عدم الخوف" منها.

وبحسب كيان شريفي، مراسل "بي. بي.سي" في أفغانستان، فإن الحلقة صورت في مقر قناة خاصة تبث برنامج المناظرات السياسية المسمى "باراز".

ويمكن سماع المذيع وهو يناقش سقوط الحكومة، ويقول إنّ "الشعب الأفغاني لا ينبغي له... الشعور بالخوف".

وشاركت المقطع مذيعة شبكة "بي. بي.سي" يلدا حكيم، التي فرت من أفغانستان عندما كانت طفلة مع أسرتها قبل أن تستقر في أستراليا.

ووصفت حكيم الوضع بأنه سريالي، قائلة "هذا ما يبدو عليه النقاش السياسي الآن على التلفزيون الأفغاني؛ جنود مشاة من طالبان يراقبون مقدم البرنامج".

في مقطع فيديو أطول، شوهد المقدم يجري حوارا مع مقاتل من طالبان متنقلا بين اللغتين الرسميتين في أفغانستان، الداري والبشتو.

وقبل أسبوع من ذلك، قالت الصحافية الأفغانية شابنام دوران إنها مُنعت من الوصول إلى مباني محطة التلفزيون الأفغانية العامة، حيث تعمل منذ ست سنوات، بينما واصل زملاؤها الذكور ممارسة عملهم.

وقالت في مقطع فيديو نشرته على تويتر وهي تبرز شارتها الصحافية "كنت أرتدي الحجاب وأبرزت بطاقة هوية سارية المفعول لكن مقاتلي طالبان قالوا لي: لقد تغير النظام، اذهبي إلى المنزل". وناشدت الصحافية العالم بالقول "من فضلكم ساعدونا، حياتنا في خطر".

ويتناقض هذان المقطعان مع الإعلانات الرسمية والوعود التي قطعتها حركة طالبان حول احترام حقوق المرأة وحرية الصحافة. حيث شدد مسؤولو طالبان بعد سقوط كابول، على أنّ الصحافيين، ومن بينهم النساء، يمكنهم الاستمرار بالعمل بحرية ولن يتعرضوا لمضايقات، بل عقدت الحركة مؤتمرا صحافيا رسميا، أجاب فيه متحدث باسمها عن أسئلة.

وأكد الصحافيون الأفغان الذين استطاعوا الفرار من البلاد أن تصريحات طالبان لا أساس لها من الصحة ولا يمكن الوثوق بها.

وأبدى المصور مسعود حسيني، الحائز جائزة "بوليتزر" في 2012 تخوفه على مستقبل وسائل الإعلام في أفغانستان، وقال المصور البالغ 39 عاما الذي كان يعمل لحساب وكالة "فرانس برس"، إن الحكام الجدد في أفغانستان يفرضون قيودا على الصحافيات تحديدا.

وأضاف "سيكون الوضع سيئا جدا. إنهم يسعون لقتل وسائل الإعلام، لكنهم يفعلون ذلك ببطء". وأضاف "عندما تقبض طالبان على أحد، أولا يقبضون عليه ثم يقتلونه، وهذا ما يحصل الآن لوسائل الإعلام". وأكد أن وعود "طالبان" كاذبة.

وخرج الناطق باسم طالبان ذبيح الله مجاهد، في السابع عشر من أغسطس، في أول مؤتمر صحافي أمام عدسات الكاميرات، ليؤكّد أنّ حركة طالبان ستمنح النساء حقوقهنّ في إطار الشريعة الإسلامية.

> الصحافيون الأفغان الذين استطاعوا الفرار من البلاد يؤكدون أن تصريحات طالبان لا أساس لها ولا يمكن الوثوق بها

وجاء التصريح بعد تسجيل صوتي، قبيل دخول الحركة إلى كابول، قال فيه إنه سيتم توفير الحماية والأمن للإعلاميين، وعدم خلق عقبات. وشدد أنّ طالبان عقدت لقاءات مع الإعلاميين في كل من نيمروز، وجوزجان، وسربل، و قندوز، وتخار، وبدخشان، وسمنغان، وفراه، وغزنه، وشجعتهم على العمل شريطة الحياد وعدم الانحياز إلى أي جهة، نافيا أن تكون الحركة قد قامت بملاحقة أي إعلام في أي بقعة من أفغانستان.

لكن المصور حسيني، أشار في معرض لـ"وورلد برس فوتو"، في نيوفي كيرك في أمستردام، إلى أنّ "طالبان ستغلق بشكل تام وسائل الإعلام، وسيقطعون الإنترنت كليا، وقد يصبحون كوريا شمالية أخرى في المنطقة". أضاف "حاليا هم يخدعون المجتمع الدولي، يخدعون الغرب"، معتبرا المؤتمر الصحافي "وسيلة تحايل".

مشهد سريالي

قيود واسعة على الصحافة الروسية قبل الانتخابات

موسكو - سلطت منظمة "مراسلون بلا حدود" الضوء على تراجع حرية الصحافة في روسيا، وذلك قبل أقل من ثلاثة أسابيع على الانتخابات البرلمانية التي من المقرر أن تشهدها البلاد.

ولفتت المنظمة غير حكومية الثلاثاء إلى أن حكومة الرئيس فلاديمير بوتين فرضت قيودا واسعة على حرية الصحافة والتعبير، من خلال إغلاق المواقع الإلكترونية التي تنتقد الكرملين.

وقال المدير العام للمنظمة كريستيان مير "دون تغطية إعلامية مستقلة للواقع الاجتماعي في روسيا، فإن الانتخابات تفقد معناها".

وقامت المنظمة بتحديث تقريرها حول "الرقابة على الإنترنت ومراقبته في روسيا"، بالنظر لاقتراب موعد الانتخابات.

وعلق مير "إذا لم يتم السماح بالحديث عن البدائل السياسية والمشاكل الاجتماعية ومناقشتها علنا، فإن أي تصويت سيؤكد فقط على التصور المشوه لمن هم في السلطة".

ووجهت وسائل إعلام روسية مستقلة، الجمعة الماضية، رسالة مفتوحة إلى الرئيس فلاديمير بوتين، تطالب فيها بإنهاء "اضطهاد" طواقم التحرير المستقلة والمنتقدة للسلطة.

وقال الموقعون على الرسالة، إن "حملة تدمير لوسائل إعلام غير حكومية وضغوط على صحافيين تجرى حالياً"، معتبرين أنه يجرى "اضطهاد الصحافة المستقلة".

وأضافت الرسالة التي نشرتها صحيفة "نوفايا غازيتا" و"فوربس" الروسية والنقابة الروسية للصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام "نطالب بمراجعة القرارات الخاصة بإغلاق مكاتب التحرير الخاصة بزملائنا".

لكن الكرملين نفى هذه الاتهامات، وقال الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف "لقد رأينا هذه الدعوة، ونحن نختلف مع مصطلح (الاضطهاد). إنها مسألة تطبيق القانون فقط". وأضاف أن القانون الساري "له سبب لوجوده في بلادنا، لأن التدخل الأجنبي في شؤوننا الداخلية قائم".

كريستيان مير

> دون تغطية إعلامية مستقلة فإن الانتخابات تفقد معناها

ومنذ اعتقال المعارض أليكسي نافالني، ومع اقتراب الانتخابات التشريعية في الفترة من 17 إلى 19 سبتمبر، كثفت السلطات الإجراءات التي تستهدف المعارضة ووسائل إعلام مستقلة.

واعتبرت وسائل إعلام عدة، بينها شبكة "دوجد" التلفزيونية المستقلة وموقع "ميدوزا" ووسائل إعلام استقصائية، "عملاء أجانب"، ما أثقل عائداتها من الإعلانات، وأرغمها على الإعلان عن هذا الواقع في كل منشوراتها حتى لو تغريدة.

وحجبت وسائل إعلام أخرى مرتبطة بالثري السابق في المنفى ميخائيل خودوركوفسكي، بعد إعلانها "منظمات غير مرغوب فيها"، وهو قانون آخر يعرض أعضائها أيضا لإجراءات قضائية.